ورقة حقائق حول
مدى مواءمة تدخلات المنظمات الأهلية الفلسطينية في المساحات التعليمية المؤقتة
مع المعايير الإنسانية الأساسية للجودة والمساءلة CHS

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

Palestinian NGO's Network - PNGO

ورقة حقائق حول

مدى مواءمة تدخلات المنظمات الأهلية الفلسطينية في المساحات التعليمية المؤقتة مع المعايير الإنسانية الأساسية للجودة والمساءلة CHS

إعداد /

استشاري

أ.د.م بسام عبد الرحمن تايه

استشاري

م. صلاح الدين محمود تايه

ضمن مشروع": الشراكة الاستراتيجية 2"

بالشراكة مع مؤسسة Action Aid

2025

المحتويات

1 المقدمة 1

2 منهجية الدراسة 3

2.1 المدخل العام 3

2.2 أساليب جمع البيانات 3

2.3 منهجية اختيار العينة 4

2.4 تحليل البيانات 4

3 عرض النتائج 5

3.1 أولاً: الحالة العامة للمساحات التعليمية المؤقتة 5

3.1.1 أنواع المساحات التعليمية والبنية التحتية 5

3.1.2 الكوادر البشرية 5

3.1.3 الفئات المستهدفة من الطلاب 6

3.1.4 الموارد والخدمات 7

3.1.5 تدابير الحماية والسلامة 8

3.1.6 التحديات والمعيقات 9

3.2 ثانياً: مواءمة التدخلات في المساحات التعليمية المؤقتة مع المعايير الإنسانية الأساسية للجودة والمساءلة 10

3.2.1 الالتزام الأول: المساعدة الملائمة والمتوافقة مع الاحتياجات 10

3.2.2 الالتزام الثاني: الاستجابة فعالة وفي الوقت المناسب 10

3.2.3 الالتزام الثالث: تعزيز القدرات المحلية 11

3.2.4 الالتزام الرابع: التواصل، المشاركة، والتغذية الراجعة 12

3.2.5 الالتزام الخامس: الشكاوى ومعالجتها 13

3.2.6 الالتزام السادس: التنسيق والتكامل 13

3.2.7 الالتزام السابع: التعلم والتحسين المستمر 14

3.2.8 الالتزام الثامن: دعم الكوادر وكفائتها 14

3.2.9 الالتزام التاسع: إدارة الموارد بمسئولية 15

4 الخلاصة 17

5 التوصيات 19

5.1 أولاً: التوصيات على المستوى الاستراتيجي 19

5.2 ثانياً: التوصيات للمؤسسات الأهلية الفلسطينية على المستوى التشغيلي 19

6 المراجع 20

1 المقدمة

يشهد قطاع غزة منذ سنوات طويلة أزمة تعليمية متفاقمة، تفاقمت بشكل غير مسبوق خلال الحرب الأخيرة، حيث تعرض النظام التعليمي لانهيار شبه كامل، ما أدى إلى حرمان مئات الآلاف من الأطفال من حقهم الأساسي في التعليم الآمن. وبينما تُعد الأزمات التعليمية في مناطق النزاع حول العالم تحدياً كبيراً، فإن ما يواجهه أطفال غزة يُعد حالة استثنائية، إذ تشير تقارير مجموعة التعليم في حالات الطوارئ أغسطس 2025) إلى أن أكثر من 97% من المدارس تعرضت لأضرار متفاوتة، وأن 91.8% منها تحتاج إلى إعادة إعمار شاملة أو إصلاحات جوهرية قبل استئناف العملية التعليمية.

هذا الواقع لا يُعد مجرد أزمة تنموية، بل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، يتطلب استجابة إنسانية عاجلة تتجاوز الحلول المؤقتة. فقد أودت الاعتداءات المتواصلة بحياة أكثر من 17,000 طالب وقرابة 760 من الكوادر التعليمية (وزارة التربية والتعليم، سبتمبر 2025)، وأصابت عشرات الآلاف، مما عمّق الأزمة النفسية والاجتماعية لدى الأجيال الناشئة، وزاد من حجم الفاقد التعليمي والصدمات الجماعية لدى الأطفال والعائلات[1].

في مواجهة هذا الواقع القاسي و الانهيار الكامل لمنظومة الحياة في قطاع غزة، وخدمات التعليم بشكل خاص، برزت المساحات التعليمية المؤقتة (Temporary Learning Spaces - TLS) كاستجابة طارئة تهدف إلى توفير بيئة تعليمية بديلة للأطفال، تسعى إلى استمرارية التعليم وتخفف من آثار الصدمة النفسية والاجتماعية حيث أن التعليم في حالات الطوارئ ليس مجرد خدمة مؤقتة، بل هو حق إنساني أصيل، وأداة لبناء الصمود المجتمعي، وتعزيز الكرامة، وحماية الأطفال من المخاطر والاستغلال. استهدفت هذه المساحات ما يقرب من 259,000 طالب/ة عبر 705 مركزاً تعليمياً مؤقتاً حتى نهاية شهر أغسطس 2025 ، إلا أن التحديات التشغيلية الكبيرة ما تزال تعيق تحقيق جودة التعليم المرجوة، حيث تشمل هذه التحديات نقص التمويل، والبنية التحتية المؤقتة غير الكافية وغير الملائمة، وعدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة[1] .

تأتي هذه الدراسة في لحظة حرجة، لمحاولة تقييم مدى مواءمة تدخلات المنظمات الأهلية الفلسطينية في إدارة المساحات التعليمية المؤقتة مع المعايير الإنسانية الأساسية للجودة والمساءلة (Core Humanitarian Standards, CHS) والذي تتضمن تسع التزامات أساسية تحدد معايير تنفيذ العمل الإنساني بشكل يعزز الكرامة ويبني الثقة مع المجتمع ويضمن حماية الفئات الأكثر ضعفاً. فيما يلي تعريف سريع بالالتزامات الأساسية مع موائمة الصياغة لمجال التعليم[2]:

1) **التزام 1:** الاستجابة الإنسانية ملائمة ومتوائمة مع الاحتياجات: يركز هذا الالتزام على تقديم استجابة تعليمية تتناسب مع احتياجات الفئات المستهدفة، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، وضمان شمولية الفتيات، وتوفير بيئة تعليمية ملائمة ثقافياً ونفسياً.
2) **التزام 2:** الاستجابة فعالة وفي الوقت المناسب: يتناول هذا الالتزام سرعة إنشاء وتشغيل المساحات التعليمية بعد الأزمات، وتوفير الموارد الكافية للمعلمين والطلاب لضمان استمرارية التعليم دون انقطاع.
3) **التزام 3:** تعزيز القدرات المحلية: يركز هذا الالتزام على إشراك المجتمع المحلي في تشغيل المساحات التعليمية، بما في ذلك استقدام المعلمين والمتطوعين من داخل المجتمع، وتشجيع أولياء الأمور على المشاركة في تصميم الأنشطة التعليمية.

4) **التزام 4:** التواصل، المشاركة، والتغذية الراجعة: يتناول هذا الالتزام أهمية التواصل مع أولياء الأمور والطلاب، وإشراكهم في تصميم المناهج والأنشطة التعليمية، وضمان وجود قنوات للتغذية الراجعة.
5) **التزام 5:** الشكاوى ومعالجتها: يركز هذا الالتزام على وجود نظام فعال لتلقي الشكاوى من الطلاب وأولياء الأمور، وضمان شعورهم بالأمان عند الإبلاغ عن المشكلات، والاستجابة السريعة للشكاوى.
6) **التزام 6:** التنسيق والتكامل: يتناول هذا الالتزام التنسيق مع المنظمات الإنسانية الأخرى، ووزارة التربية والتعليم، والقطاعات الأخرى مثل الصحة والمياه والصرف الصحي، لضمان تكامل الجهود.
7) **التزام 7:** التعلم والتحسين المستمر: يركز هذا الالتزام على إجراء تقييمات منتظمة، وتوثيق الدروس المستفادة من البرامج السابقة، ومشاركة التجارب مع المؤسسات الأخرى لتحسين العمليات المستقبلية.
8) **التزام 8:** دعم الكوادر وكفاءتها: يتناول هذا الالتزام تدريب المعلمين على التعليم في حالات الطوارئ، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم، وضمان وجود إشراف تربوي لتحسين أدائهم.
9) **التزام رقم 9:** إدارة الموارد بمسؤولية: يركز هذا الالتزام رقم على تخصيص الموارد وإدارتها بكفاءة وعدالة، وضمان وجود آليات رقابة مالية داخلية لتجنب الهدر وضمان الشفافية.

هذه الالتزامات التسعة ليست مجرد مبادئ توجيهية نظرية، بل هي إطار عملي متكامل. وتوفر مؤشرات إرشادية لقياس مدى الالتزام بجودة وفعالية المساعدات الإنسانية، مما يعزز المساءلة أمام كل من المستفيدين والجهات المانحة.

تكتسب مواءمة تدخلات المنظمات الأهلية مع المعيار الإنساني الأساسي أهمية مضاعفة لعدة أسباب [1]:

- الدمار الواسع الذي لحق بالتعليم، حيث تشير بيانات عام 2024 إلى أن 76.6% من المدارس تعرضت لقصف مباشر (حتى سبتمبر 2025).
- الخسائر البشرية الكبيرة التي أدت إلى ندرة الكوادر التربوية المؤهلة.
- الحاجة الملحة لاستجابات مرنة وسريعة تراعي الحساسيات الثقافية والنفسية، وتوفر بيئة تعليمية آمنة وشاملة.
- ضرورة بناء الثقة مع المجتمعات المحلية من خلال الشفافية والإنصاف والمشاركة الفعالة للأسر والأطفال.
- الأهمية الحاسمة لمراعاة الفئات الأكثر تهميشاً، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، والنازحون، والنساء، والفتيات.

في هذا السياق، يبرز المعيار الإنساني الأساسي كإطار شامل يقدم ملاحظات إرشادية ومؤشرات واضحة. تمكن هذه الأدوات من قياس مدى التزام المنظمات الأهلية بمعايير الجودة والعدالة والتمكين، وبالتالي ضمان إعمال حقوق الأطفال في التعليم والحماية والكرامة. يعزز المعيار الإنساني الأساسي كذلك مبادئ الحياد والإنسانية وعدم التمييز، ويدعو إلى إنشاء واعتماد آليات شكاوى آمنة وفعالة تسهل المشاركة والتقييم المستمر للمجتمع[2].

بناءً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى مواءمة تدخلات المنظمات الأهلية الفلسطينية في إدارة المساحات التعليمية المؤقتة مع الالتزامات التسعة للمعيار الإنساني الأساسي (CHS). سيتم تحقيق ذلك من خلال:

- مراجعة السياسات والإجراءات والممارسات الميدانية القائمة.
- تحليل نقاط القوة والقصور.
- توثيق الخبرات والدروس المستفادة القيمة.

- صياغة توصيات عملية لتعزيز استمرارية وجودة التعليم في حالات الطوارئ، وضمان اتساقه مع المعايير والممارسات الإنسانية العالمية.

يتجاوز هذا المسعى مجرد تقييم الوضع الراهن؛ فهو يسعى إلى رسم خارطة طريق تمكن الفاعلين المحليين والدوليين من حماية حقوق الأطفال وضمان وصولهم إلى تعليم نوعي وآمن حتى في ظل أقسى الظروف، التزاماً بالقيم الإنسانية المشتركة. ووفقاً للملاحظات الإرشادية والمؤشرات الخاصة بالمعيار الإنساني الأساسي (CHS Guidance Notes and Indicators)، لا ينبغي النظر إلى هذه الالتزامات كعناصر منفصلة، بل كنظام متكامل يعزز بشكل جماعي قدرة الفاعلين على[3]:

- فهم السياق المحلي والاحتياجات المتغيرة.
- إشراك المجتمعات في جميع مراحل الاستجابة.
- تعزيز الشفافية والمساءلة والثقة.
- حماية الفئات الضعيفة من المخاطر والاستغلال.
- توثيق التعلم وتحسين الأداء باستمرار.

2 منهجية الدراسة

2.1 المدخل العام

اعتمدت هذه الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً لجمع وتحليل المعلومات بشكل شامل دمجت مصادر المعلومات المكتبية والميدانية، مما وفر فهماً علمياً دقيقاً وشاملاً لمدى امتثال ومواءمة تدخلات المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة في إدارة المساحات التعليمية المؤقتة مع التزامات المعايير الإنسانية الأساسية للجودة والمساءلة Core Humanitarian Standards for Quality and Accountability – CHS.

2.2 أساليب جمع البيانات

1) **الاستبيان:** حيث تم استخدام استبيان مفصل لجمع البيانات الكمية، تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين رئيسيين:

- الجزء الأول: جمع بيانات وصفية حول مساحات التعليم المؤقتة، بما في ذلك الموقع الجغرافي (المحافظة)، نوع المركز (مخيم، مجتمع مضيف، مركز متنقل)، عدد المستفيدين والفئات العمرية المستهدفة، حالة البنية التحتية وتوافر المرافق الأساسية، الموارد التعليمية، والدعم النفسي والاجتماعي، والخدمات الصحية، بيانات حول عدد ونوع الطلاب والعاملين بالإضافة إلى التحديات التشغيلية.
- الجزء الثاني: تناول أسئلة مفصلة تتعلق بكل التزام من الالتزامات التسعة للمعيار الإنساني (CHS)، وهي كالتالي:

1) المساعدة المناسبة والملائمة	2) إيصال المساعدة في الوقت المناسب	3) تعزيز قدرات المجتمعات
4) مشاركة المعلومات	5) آليات شكاوى آمنة وفعالة	6) التنسيق والتكامل في الاستجابة
7) التعلم المستمر والتحسين	8) موظفون أكفاء ومدعومون	9) إدارة الموارد بفعالية وكفاءة

تم استخدام مقاييس تقدير واضحة مثل: مقياس ليكرت[4] والذي يوضح درجة موافقة المستجيبين على فقرات الاستمارة (بمقياس يتراوح ما بين: 5: أوافق جداً، 4: أوافق، 3: متوسط/محايد، 2: لا أوافق، 1: لا أوافق أبداً)، بالإضافة إلى عدد من الأسئلة المفتوحة (مثل أساليب تعزيز المدرسين، والتوصيات). تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية من مديري المساحات التعليمية المؤقتة وممثلي بعض المنظمات الأهلية القائمة على إدارة المساحات التعليمة، مع ضمان وضوح البنود وتوفير وقت كافي للإجابة. تم توزيع الاستبيان على عدد

كبير من المنظمات الأهلية العاملة في قطاع التعليم وبشكل خاص في مجال إدارة المساحات التعليمية المؤقتة في قطاع غزة وقد تم استلام **31** استجابة من 22 منظمة أهلية.

2) **المقابلات الفردية المعمقة:** تم تطوير مجموعة من الأسئلة للمقابلة لجمع بيانات نوعية معمقة مع عدد **سبعة من مديري المساحات التعليمية المؤقتة**. تضمنت المقابلة سلسلة من الأسئلة المفتوحة موزعة على محاور رئيسية، تغطي:

- كيفية تحديد الاحتياجات، وتصميم البرامج التعليمية، ومراعاة السياقات الثقافية والاجتماعية.
- سرعة الاستجابة، وتوافر الموارد، والتحديات الميدانية.
- توظيف وتدريب الكوادر المحلية، ومشاركة المجتمع في العمليات.
- آليات التشاور وحلقات التغذية الراجعة مع المستفيدين.
- وجود وفعالية أنظمة الشكاوى.
- التنسيق مع الكيانات الإنسانية والرسمية.
- التقييم المستمر والاستفادة من الدروس المستفادة.
- الدعم النفسي والمهني للموظفين.
- الشفافية في إدارة الموارد والتوزيع العادل.
- اهم عوامل النجاح وأهم الصعوبات والتحديات التي واجهت العملية التعليمية.

اختتمت المقابلات بسؤال مفتوح حول التوصيات المستقبلية لتطوير استجابات التعليم في حالات الطوارئ.

2.3 منهجية اختيار العينة

نظراً لتعدد المساحات التعليمية المؤقتة وتوزيعها الجغرافي، تم اعتماد أخذ العينات الطبقية لضمان التمثيل الكافي. تضمن ذلك:

- اختيار مساحات تعليمية مؤقتة في مناطق متعددة (غزة، الوسطى، خانيونس).
- تضمين أنواع متنوعة من المساحات التعليمية المؤقتة (مخيمات، مجتمعات مضيفة، مساحات تعليمية مؤقتة متنقلة).
- جمع البيانات من إدارات المساحات التعليمية المؤقتة.

2.4 تحليل البيانات

اعتمد التحليل على مزيج من الأساليب الكمية والنوعية لضمان نتائج شاملة ومتكاملة:

- **التحليل الكمي:** تمت معالجة بيانات الاستبيان باستخدام برامج إحصائية (Excel). تضمن ذلك حساب التكرارات والنسب المئوية للأسئلة المغلقة، والمتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود مقياس ليكرت لقياس اتجاهات المشاركين.
- **التحليل النوعي:** تم إجراء تحليل للمحتوى للمقابلات لتفسير البيانات الكمية وتوضيحها من خلال الأمثلة والاقتباسات الداعمة والاستفادة من التوصيات.
- **عرض النتائج:** تم تنظيم النتائج وفقاً للالتزامات التسعة للمعيار الإنساني الأساسي (CHS). تم عرض البيانات الكمية في جداول ورسوم بيانية، وتم ربط النتائج مباشرة بالتحديات والفرص والتوصيات العملية.

3 عرض النتائج

3.1 أولاً: الحالة العامة للمساحات التعليمية المؤقتة

3.1.1 أنواع المساحات التعليمية والبنية التحتية

- فيما يخص **أنواع المواقع التعليمية**، فإن 65% من المساحات التعليمية تم إقامتها ضمن خيمة، بينما قامت 22% من المنظمات الأهلية بإنشاء المساحات التعليمية المؤقتة في الأماكن التي توفرت لهم ومنها مباني متضررة ومساحات مفتوحة ورياض أطفال مما يوضح تنوعاً كبيراً في الظروف التشغيلية الصعبة التي تعمل بها المساحات التعليمية (من خيمة تعليمية، إلى مبنى متضرر، إلى روضة أطفال مصممة لفئات الطفولة المبكرة وليست بيئة مثالية للتعليم الأساسي، إلخ)،أما النسبة المتبقية وهي 13% فقط فقد كانت ضمن مبنى غير متضرر، ولكن بالرغم من تنوع وصعوبة ظروف العمل إلا أن المنظمات الأهلية قامت بإنشاء وإدارة هذه المساحات التعليمية، وذلك يعكس مدى إصرارها على المساهمة الفعالة في استئناف وتعزيز خدمة التعليم في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

> " عدم ملاءمة البيئة الفيزيائية والإمكانات المتوفرة فيها للعملية التعليمية، حيث كانت معظمها في خيمة لا تقي من الحر في الصيف ولا البرد في الشتاء، ما عدا أعداد قليلة جداً من الخيم المصممة بشكل جيد والتي تم توفيرها من مؤسسات أممية ودولية مثل يونيسف."
>
> أ. شادية أبو سلامة، مشرفة تربوية، مركز الإرشاد التربوي

- **البنية التحتية:** بالرغم من أن البنية التحتية لمواقع إنشاء المساحات التعليمية ليست مثالية (خيمة، مبنى متضرر، روضة أطفال)، فقد أوضحت انطباعات المستجيبين بأن حالة البنية التحتية للمساحات التعليمة التي يعملون بها كانت مقبولة بالنسبة لهم حيث تراوحت الإجابات ما بين "جيدة" و "جيدة جداً" في 68% من المواقع، ما يعكس حالة من الخضوع وقبول الحد الأدنى من الجودة في ظل التحديات مثل نقص التمويل والمواد والموارد وكذلك الشعور بالإحباط من فرص تحسين بيئة، بينما وصفت حالة 32% من المواقع بأنها "سيئة أو غير ملائمة"، مما يُبرز الحاجة الملحّة لتدخّلات في الصيانة أو إعادة التأهيل بما يضمن الأمن والسلامة للطلاب.

3.1.2 الكوادر البشرية

- **الأدوار الوظيفية:** فيما يخص الأدوار الوظيفية للمستجيبين، فقد توزّعت المهام بشكل متوازن، حيث يشغل 39% من أفراد العينة مناصب إدارية كمديري المساحات التعليمية المؤقتة، و29% يعملون كمنسقين ميدانيين مسؤولين عن إدارة العمليات اليومية، وكذلك 23% معلمين، أي أن 91% من المستجيبين على اطلاع كامل بمجريات الأمور الإدارية في المساحة التعليمية، في حين أن 9% هم أدوار فنية كمرشدين أو مسئولي لوجستيات.
- فيما يتعلق بـ **مجالات التخصص** للمستجيبين، فإن الغالبية العظمى من المشاركين (57%) يحملون خلفيات تعليمية وتربوية، ما يدل على تركيز الكادر على الجوانب الأكاديمية. إلى جانبهم، شكّل العاملون في التخصصات الاجتماعية والنفسية حوالي 17% بالإضافة إلى التخصصات الإدارية والتقنية المساعدة 13%، مما يوفر قاعدة متنوعة من المهارات الداعمة لاحتياجات التعليم الشامل والمتكامل، بينما كان 13% من مديري المساحات من تخصصات متنوعة أخرى.

تميزت المساحات التعليمية المؤقتة ببعض الإيجابيات ومن أهمها تخصصية المبادرين حيث أن الغالبية العظمى من الأفراد الذين بادروا بإنشاء مساحات تعليمية (الذين قام مركز الإرشاد التربوي بالإشراف عليهم وتقديم الدعم الفني لهم) كانوا ذوي تخصصات تربوية، ولديهم الدافعية والشغف لمساعدة الطلاب في استئناف العملية التعليمية، ولو بالحد الأدنى من الإمكانات. كذلك لوحظ أنه تم اختيار المعلمين ذوي الكفاءة والتخصص التربوي والخبرات التدريسية السابقة في مدارس الحكومية والأونروا حيث أن المبادرات التعليمية قامت بتوظيف المدرسين والمدرسات ذوي التخصص التربوي المناسب، والذين تطوعوا للعمل في أماكن نزوحهم.

أ. شادية أبو سلامة، مشرفة تربوية، مركز الإرشاد التربوي

- **النوع الاجتماعي** في العينة يُظهر حضوراً نشطاً للنساء، إذ شكّلت الإناث 64.5% من المشاركين، مقابل 35.5% من الذكور. يعكس ذلك تطوراً ملموساً في تمثيل المرأة ضمن أدوار قيادية (26% مديرات المساحة التعليمية، و16% منسقات ميدانيات) وتنفيذية (16% معلمات، 6.5% مرشدات) في التعليم الطارئ، ويُعبّر عن بيئة عمل مرنة تسمح بمشاركة فاعلة للجنسين.
- أما **الفئة العمرية** للقائمين على المساحات التعليمية فقد تركزت في الشريحة ما بين من 26 - 35 عام (39%) وكذلك بين 36 - 45 عاماً (48%)، وهي فئات غالباً ما تمزج بين النضج المهني والخبرة العملية إضافة إلى القدرة على قيادة وتوجيه فرق العمل. هذا المزيج يعكس قدرة عالية على الإسهام في تحسين جودة التخطيط والتنفيذ داخل المساحات التعليمية، خاصة فيما يتعلق بتطبيق المبادئ الشمولية والاستجابة لاحتياجات الفئات المستهدفة.
- من حيث **سنوات الخبرة**، كان متوسط خبرة المستجيبين هو 11 سنة، واتضح أن 35% من المستجيبين يمتلكون خبرة أقل من 10 سنوات، بينما معظم المشاركين (55%) يملكون 11 إلى 20 سنة من الخبرة في مجالات التعليم والعمل الإنساني، وهو مؤشر إيجابي على وجود تنوع في مستويات الخبرة والمعرفة التراكمية وبالتالي القدرة على التكيّف مع سياقات الطوارئ والتحديات الميدانية.

3.1.3 الفئات المستهدفة من الطلاب

- بشكل عام فقد استهدفت المساحات التعليمية **فئات طلابية متنوعة** والتي اشتملت على: الطلاب العاديين، الطلاب ذوي الإعاقات، الطلاب المتأخرين دراسيًا، والطلاب المتأثرين بالصدمات النفسية، وقد أظهرت البيانات أن 39% من المساحات التعليمية قامت بالتركيز على فئة واحدة فقط من هذه الفئات، و25% من المساحات التعليمية استهدفت جميع الفئات الأربعة المذكورة. وبشكل خاص فإنه من الملفت للنظر أن نسبة 52% من المساحات التعليمية أفادت بأنها تقوم باستهداف وشمل الطلاب ذوي الإعاقة (خاصة المنظمات الأهلية ذات الخبرة الكبيرة والوعي الكامل بموضوع إدماج ذوي الإعاقة)، والمتأخرين دراسياً، بينما نسبة 45% من المساحات التعليمية استهدفت الطلاب المتأثرين بالصدمات النفسية (شكل 1)، ما يعكس عدم توفر الإمكانيات اللازمة لدمج كل الفئات. يُوصى هنا بتطوير برامج تعليمية دامجة تتناسب مع تنوع القدرات، وتدريب الكوادر على التعامل مع هذه الفئات، إلى جانب تخصيص موارد كافية للتعليم التصحيحي والدعم النفسي الاجتماعي.

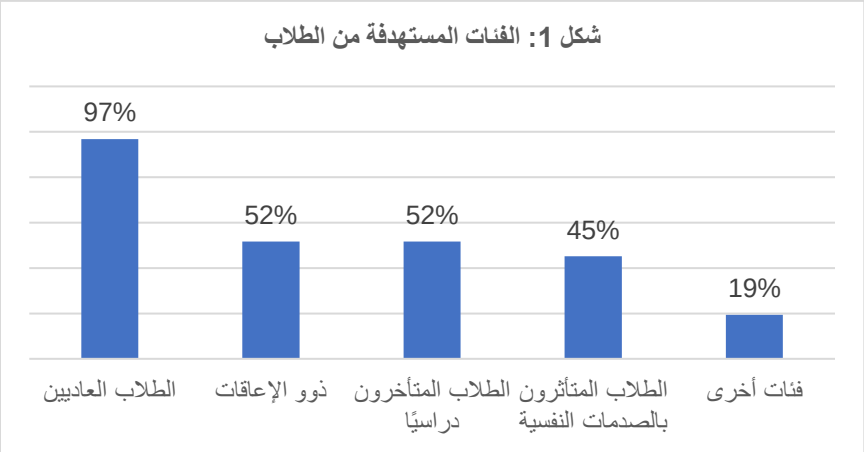

- بالنسبة إلى **الفئات العمرية للطلاب**، فإن الأغلبية العظمى من المساحات التعليمية (81%) ركزت على الأطفال بين 5–11 سنة (الصف الأول حتى السادس)، بينما 48% من المساحات التعليمية استهدفت الفئة العمرية من 12-15 سنة (الصف السابع حتى العاشر)، بينما فقط 13% فقط من المساحات استهدفت المراهقين في الفئة العمرية من 16-18 سنة (شكل 2).

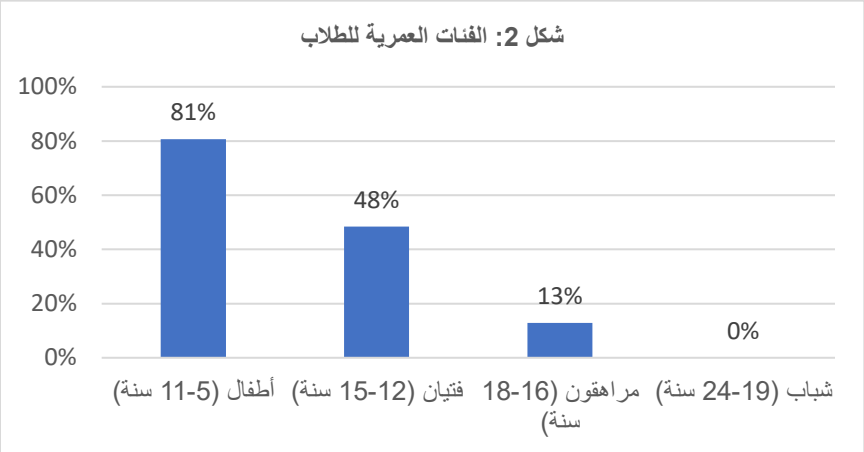

3.1.4 الموارد والخدمات

- توضح البيانات تفاوت كبير في مستوى **توافر الموارد التعليمية** في المساحات التعليمية حيث أفادت 79% من المساحات التعليمية بتوفر الأدوات التعليمية التقليدية، بينما توافرت المواد الترفيهية في 50% من المساحات، وتواجدت الحقائب المدرسية للطلاب في 39% من المساحات فقط، في ظل شُح الكتب والتي توفرت في 14% فقط من المساحات وأدوات تعليم ذوي الإعاقة التي تمكنت المنظمات من توفيرها في 11% من المساحات فقط (شكل 3)، وانعدام أدوات التعليم الرقمية (مثل الحاسوب، شاشة العرض، جهاز عرض). يعزى ذلك إلى القيود التي يفرضها الاحتلال على دخول المواد التعليمية والقرطاسية باعتبارها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وكذلك نقص المواد في السوق المحلي والذي أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير جداً وبالتالي عدم قدرة المؤسسات على توفيرها. وعليه، فإن تحسين الاستجابة يتطلب توفير محتوى تعليمي متنوع (مطبوع ورقمي)، وتصميم أدوات تعليمية دامجة تستجيب لاحتياجات جميع الفئات، بما في ذلك ذوي الإعاقة.

شكل 3: الموارد التعليمية المتوفرة في المساحة التعليمية

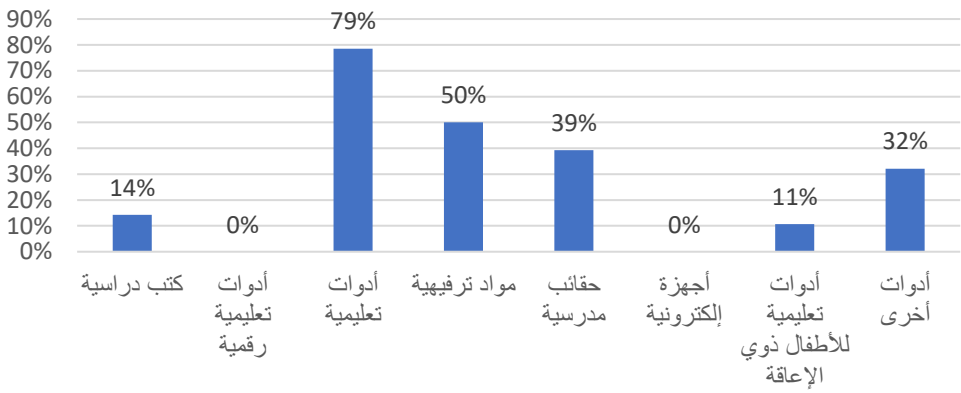

- أما فيما يتعلق بـ **الخدمات المقدمة داخل المساحات التعليمية**، فبالإضافة إلى التعليم، وهو الخدمة الأساسية في المساحات التعليمية فقد ظهر بشكل كبير وجود خدمات مثل الأنشطة الترفيهية (في 68% من المساحات) الدعم النفسي (55%) وخدمات المياه والصرف الصحي (26%)، مقابل نقص واضح في خدمات الصحة (13%) والتغذية (19%) (شكل 4). من الجدير ذكره وجود تنسيق ما بين مجموعة التعليم وبرنامج الغذاء العالمي من أجل توفير بسكويت مدعم للأطفال لبعض المساحات التعليمية ولكن إغلاق المعابر وسياسة التجويع المتعمد أدى إلى توقف هذا البرنامج.
-

هذا القصور في التكامل القطاعي يُهدد بيئة التعلم الآمنة والشاملة، ويستوجب تنسيقاً مع الجهات الصحية والتغذوية، ودمج الرسائل الصحية داخل الأنشطة التعليمية، وتنظيم أيام طبية دورية بالتعاون مع مقدمي الخدمة.

شكل 4: الخدمات والأنشطة المتوفرة في المساحة التعليمية المؤقتة

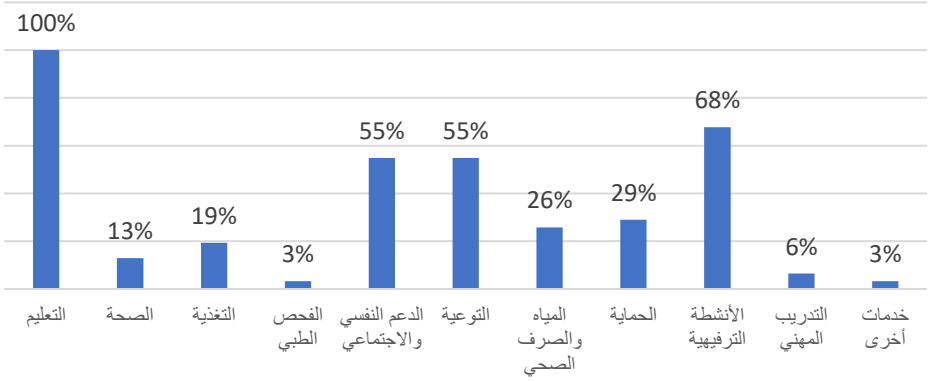

3.1.5 تدابير الحماية والسلامة

- أولت المؤسسات القائمة على المساحات التعليمية اهتماماً معقولاً فيما يخص **تدابير الحماية والسلامة** وقامت بتنفيذها قدر الإمكان والتي تمثلت في وجود الحراس ووجود خطط الطوارئ وكذلك وجود سياج أو حواجز لدى نسبة 59% من المساحات التعليمة والتدريب على الإخلاء (52%)، وهذه تعتبر مؤشرات جيدة نسبياً من ناحية ولكنها تعطي مؤشر خطير على وجود بيئة تعليمية غير آمنة في 41% من المساحات والتي تفتقر إلى بروتوكولات واضحة لضمان سلامة الطلاب والعاملين. يوصى بتطبيق الحد

الأدنى من معايير الأمان مثل الحواجز، والمخارج الطارئة وتحديث وتطبيق خطط الإخلاء بانتظام بالإضافة إلى بناء شراكات مع الجهات المختصة مثل الدفاع المدني.

3.1.6 التحديات والمعيقات

- تعمل المساحات التعليمية المؤقتة في ظل العديد من **التحديات والمعيقات** الرئيسية، حيث تصدّرت مشكلات نقص الموارد (لدى 97% من المساحات المستجيبة للدراسة)، وعدم الاستقرار الأمني (90%)، وعدم وجود محفزات كافية للأطفال (87%) والتحديات اللوجستية (77%) قائمة المعيقات، بالإضافة إلى عدم وجود دعم مالي وضعف البينة التحتية (61%) (شكل 5). تكشف هذه التحديات والمعيقات عن هشاشة الاستجابة الإنسانية وتدخلات التعليم في حالات الطوارئ، والتأثر الكبير بالوضع الأمني، ما يهدد ديمومة العملية التعليمية. لمواجهة ذلك، يُوصى بتأسيس آليات تمويل مرنة وطويلة الأجل، إعداد خطط طوارئ تعليمية قابلة للتفعيل السريع، وتبني أدوات تحفيزية مستمرة تُحافظ على دافعية الطلاب للالتحاق والتعلُّم.

شكل 5: أبرز التحديات التي تواجه المساحة التعليمية المؤقتة

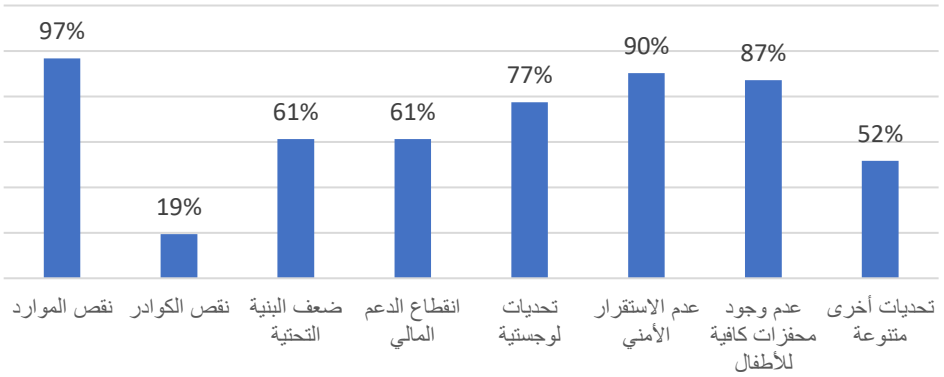

واجهت المساحات التعليمية الكثير من الصعوبات، منها عدم ملاءمة البيئة الفيزيائية والإمكانات المتوفرة فيها للعملية التعليمية، تمثلت في عدم توفر الموارد بشكل عام، مثل الحد الأدنى من متطلبات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي (الحمامات)، وكذلك النقص الشديد في الأثاث بسبب عدم توفره في الأسواق، وعدم توفر دعم مالي لشراء الأثاث وبالتالي كان الطلاب يجلسون على الأرض في الكثير من المساحات التعليمية. بعض المبادرات قامت بتصنيع أثاث من الأخشاب المتوفرة كحل بديل ولكنه غير مريح ولا يساعد على عملية التعلم. كذلك فإن عدم توفر الحقائب والقرطاسية سواء للطلاب أو للمعلمين وعدم إمكانية طباعة الرزم التعليمية بسبب انقطاع الكهرباء والأوراق ومواد الطباعة من السوق المحلي وارتفاع أسعارها بشكل كبير لا يطاق لدى الأهالي.

أ. شادية أبو سلامة، مشرفة تربوية، مركز الإرشاد التربوي

3.2 ثانياً: مواءمة التدخلات في المساحات التعليمية المؤقتة مع المعايير الإنسانية الأساسية للجودة والمساءلة

3.2.1 الالتزام الأول: المساعدة الملائمة والمتو افقة مع الاحتياجات

هذا المحور يركز على تقديم استجابة تعليمية تتناسب مع احتياجات الفئات المستهدفة، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، وضمان شمولية الفتيات، وتوفير بيئة تعليمية ملائمة ثقافيًا ونفسيًا.

- تعكس نتائج هذا المحور التزاماً نسبياً بمعايير الاستجابة الإنسانية في التعليم المؤقت، إذ يشير المتوسط العام (72% - جيد) إلى تحقيق مستوى مقبول من الملاءمة والتكيّف مع احتياجات الفئات المستهدفة.
- يلاحظ أن أعلى نسبة موافقة كانت لإدماج الدعم النفسي والاجتماعي (76%)، مما يدل على وعي جيد بأهمية الصحة النفسية في بيئات الأزمات، ويعزز من جودة التجربة التعليمية. كما أن نسبة تكييف طرق التدريس لمعالجة الصدمة (73%) وتوافق المواد مع السياق المحلي (71%) توضح جهوداً لتقديم تعليم حساس للواقع الثقافي والنفسي.
- في المقابل، تُظهر نسب الدمج للأطفال ذوي الإعاقة (68%) وشمولية الفتيات (66%) فجوات مقلقة في الإنصاف، حيث لا تزال هذه الفئات تُواجَه بعقبات في الحصول على تعليم شامل ودامج. وتشير هذه الأرقام إلى وجود تحديات في تطبيق ممارسات الدمج الفعلي. كذلك، فإن نسبة 75% حول استجابة المساحات لاحتياجات الطلاب تعكس أداءً جيداً، لكنها تظل بحاجة لتعزيز متكامل.

""استند قرارنا بإنشاء مراكز التعليم المؤقتة إلى تقييم احتياجات ميداني عاجل نفذته فرقنا، شمل مقابلات مع الأطفال والأهالي والمعلمين، إضافةً إلى تحليل بيانات وزارة التربية والتعليم وتقارير شركائنا في القطاع التعليمي. هذا التقييم أظهر فجوة حادة في فرص التعليم الآمن، خصوصاً للأطفال النازحين، ما جعل التدخل ضرورة عاجلة لضمان حقهم في التعليم "، عبد الله شرشرة، جمعية أجيال للإبداع والتطوير.

تم فتح المساحات التعليمة بعد التقييم الشامل لاحتياجات المنطقة، وتم اختيار المواقع حسب نسبة النزوح والحرمان من التعليم". مجدولين التلباني, مركز إبداع المعلم

"تم تحديد الحاجة لإنشاء مراكز التعليم المؤقتة بناءً على تقييم شامل للوضع الميداني عقب الأزمة، وجمع بيانات حول الأطفال والموارد المتاحة لضمان استجابة تعليمية ملائمة في ظل انعدام التعليم في أماكن النزوح" محمد خليفة، مؤسسة تامر.

"من خلال خبرة جمعية الثقافة والفكر الحر حيث إنها تعمل في مجال التعلم النشط منذ ثلاثين عامًا، فلم يكن من الصعب إنشاء مواقع تعليمية في هذا الحرج، بالاستناد إلى الرزم التعليمية المقررة من وزارة التربية والتعليم، وتكوين شراكات مع مؤسسات ذات خبرة واسعة في مجال التعليم كاليونيسف وNRC، والمشاركة الفعالة والدورية في مجموعة التعليم في حالات الطوارئ والوقوف على التحديثات المستمرة ذات العلاقة بالعملية التعليمية وقت الطوارئ", إلهام جرغون, جمعية الثقافة والفكر الحر

- **يُوصى بتكثيف البرامج الموجهة للفئات الهشة، ومراجعة سياسات الدمج والتصميم البيئي للمساحات التعليمية، مع ضمان إشراك المجتمعات المحلية في تطوير استجابات تعليمية أكثر شمولا وعدالة. كذلك يوصى بضرورة تكامل التدخلات التعليمية مع الحماية والصحة النفسية، وضمان بيئة شاملة تضمن الإنصاف وتستجيب للفوارق الفردية والثقافية بين الطلاب.**

3.2.2 الالتزام الثاني: الاستجابة فعالة وفي الوقت المناسب

يتناول هذا المحور سرعة إنشاء وتشغيل المساحات التعليمية، وتوفر الموارد الكافية للمعلمين والطلاب لضمان استمرارية التعليم دون انقطاع.

- تعكس نتائج هذا المحور إلى نجاح 75% من المنظمات في إنشاء وتشغيل المساحات التعليمية المؤقتة خلال فترة وجيزة بعد النزوح، وهو إنجاز يُحسب للجهات المنفذة من حيث الجاهزية والمرونة في العمل الميداني والقدرة على حشد الموارد المحلية الشحيحة

وكذلك بالرغم من اعتبارات الأمن والسلامة على الموظفين والمتطوعين وصعوبة المواصلات الوصول بسبب الحرب والازدحام الشديد في مناطق النزوح.

- كذلك أوضحت النتائج توفر الموارد التعليمية واللوجستية للمعلمين في 58% من المساحات التعليمية بينما توفرت الحقائب التعليمية للطلاب في 61% من المساحات، وهذه تعتبر كافية إلى حد ما في ظل الظروف الراهنة ولكن يوصى بالعمل على زيادة توفر الموارد من خلال الضغط على الاحتلال لرفع القيود المفروضة على دخول المواد التعليمية والقرطاسية، من أجل ضمان استمرارية وجودة وشمولية التعليم.
- الأكثر قلقاً هو ارتفاع نسبة الطلاب الذين واجهوا انقطاعات كبيرة في التعليم (74%) لأسباب متعددة منها الظروف الأمنية غير المستقرة، والنزوح المتكرر ما يدل على صعوبة في استمرارية الخدمات وعظم التحديات، رغم سرعة البدء بالتنفيذ.
- يشير متوسط المحور العام (67% - جيد) إلى أن الاستجابة كانت جيدة من ناحية سرعة البدء بالعمل، لكنها لم تتمكن من توفير المواد والموارد اللازمة بشكل كامل.

"أبرز التحديات التي واجهتنا في ضمان استجابة تعليمية سريعة تمثلت في الخطورة العالية على الموظفين والمتطوعين في أماكن العمل، وصعوبة الوصول بسبب الحرب والازدحام، وضعف التواصل نتيجة انقطاع الاتصالات والإنترنت، إضافة إلى قلة الأماكن الفارغة والمهيأة للعمل، وضعف البيئة الفيزيائية، وقلة الأدوات والموارد والإمكانيات لدى الأطفال التي تساعدهم في اجتياز الأزمة", إلهام جرغون, جمعية الثقافة والفكر الحر

"حاولنا أن نبدأ العمل مباشرة بعد بدء الهدنة الأولى، وفعلًا بدأنا استقبال الطلبة في فترة قياسية رغم قلة الإمكانيات." آلاء أبو مصطفى، جمعية طلائع فلسطين.

" بفضل خطط الطوارئ المسبقة والشراكات القائمة، استطعنا بدء تشغيل أولى مراكز التعليم المؤقتة خلال أسبوعين من بدء النزوح الجماعي، مع توسيع عدد المراكز تدريجياً خلال الشهر الأول. تم ذلك عبر استئجار أو تجهيز مبانٍ آمنة، أو استخدام خيام تعليمية مع تجهيزها بالأثاث الأساسي"، عبد الله شرشرة، جمعية أجيال للإبداع والتطوير.

"في حال عدم توفر الكتب المطبوعة، كنا نستخدم أنشطة تفاعلية قائمة على اللعب والأنشطة الحركية والأدبية، والتي ساهمت في ترسيخ المفاهيم التعليمية في عقول الأطفال بطريقة غير تقليدية " محمد خليفة، مؤسسة تامر.

- **لتحقيق فاعلية أكبر مستقبلاً، يوصى بضرورة تبني خطط طوارئ أكثر تكاملاً تشمل تخزين المواد التعليمية، تأهيل الكوادر للتدخل السريع، وضمان تدفق مستمر للتمويل والدعم الإداري للحد من الانقطاعات التعليمية.**

3.2.3 الالتزام الثالث: تعزيز القدرات المحلية

يركز هذا المحور على إشراك المجتمع المحلي في تشغيل المساحات التعليمية، بما في ذلك استقدام المعلمين والمتطوعين من داخل المجتمع، وتشجيع أولياء الأمور على المشاركة في تصميم الأنشطة التعليمية.

- تعكس نتائج هذا المحور التزاماً قوياً بتطبيق نهج المشاركة المجتمعية في إدارة وتنفيذ المساحات التعليمية المؤقتة، وهو ما يُعد من ركائز فعالية الاستجابة التعليمية في حالات الطوارئ.
- بلغت نسبة استقدام المعلمين والمتطوعين من المجتمع المحلي (89%) تُعد إنجازاً مهماً، إذ تعزّز الانتماء، وبناء الثقة بين أسر الطلاب والمساحات التعليمية.
- كما أن مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار (79%) والتعاون مع منظمات محلية (78%) يدلّ على وجود روابط تشاركية جيدة، تسهم في تيسير العمل الميداني وتوفير حلول قائمة على المعرفة بالسياق المحلي.

- رغم ذلك، فإن نسبة تشجيع أولياء الأمور على المشاركة في تصميم الأنشطة التعليمية (74%) تشير إلى وجود فرص لتعزيز إشراك الأسر ليس فقط كمتلقٍ للخدمة، بل كشريك في العملية التعليمية، بما يعزز ملاءمة الأنشطة لاحتياجات الطلاب واندماجهم فيه بشكل فعال.
- يُعد المتوسط العام (80% - جيد جداً) مؤشراً إيجابياً يعكس أداءً متقدماً في هذا المحور مقارنة بمحاور أخرى، **لكنه في الوقت نفسه يُبرز الحاجة لتفعيل أكثر عمقاً لدور الأسر والمجتمعات في تطوير المحتوى التعليمي وصياغة التدخلات بطريقة تشاركية.**

"قمنا بتدريب المعلمين من نفس المجتمع المحلي، وركزنا على إشراك الأهالي في التوجيه والمتابعة". مجدولين التلباني, مركز إبداع المعلم
"قبل التشغيل، تلقى المعلمون تدريباً مكثفاً في التعليم في حالات الطوارئ، وإدارة الصفوف متعددة المستويات، والدعم النفسي الاجتماعي الأساسي. وأثناء التشغيل، استمرت برامج التدريب أثناء الخدمة عبر ورش قصيرة وجلسات إرشاد فردية، تضمنت أساليب التدريس التفاعلي، واستراتيجيات دمج الأطفال ذوي الإعاقة، والتعامل مع الصدمات النفسية"، عبد الله شرشرة، جمعية أجيال للإبداع والتطوير.
"تلقى المعلمون تدريبًا على التعليم في الطوارئ، وأساليب التعليم النشط، والدعم النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى جلسات إرشادية حول التعامل مع الأطفال المتأثرين بالأزمات، مما ساعدهم على أداء دورهم بكفاءة رغم التحديات"، وفاء لبد، مؤسسة تامر.

3.2.4 الالتزام الرابع: التواصل، المشاركة، والتغذية الراجعة

يتناول هذا المحور أهمية التواصل مع أولياء الأمور والطلاب، وإشراكهم في تصميم المناهج والأنشطة التعليمية، وضمان وجود قنوات للتغذية الراجعة.
"كنا نوفر نشرات تعريفية ونوضح للطلبة وذويهم ما نقدمه من خدمات، ونستقبل اقتراحاتهم بانتظام". آلاء أبو مصطفى, جمعية طلائع فلسطين.
"نعتمد على جلسات تشاور دورية مع أولياء الأمور ومجموعات نقاش مع الطلاب، يتم تنظيمها كل شهر أو عند إدخال تغييرات جوهرية في الأنشطة أو المناهج. كما نستخدم استبيانات قصيرة مصممة بطريقة مبسطة لتناسب الأطفال، بهدف قياس رضاهم عن طرق التدريس والأنشطة"، عبد الله شرشرة، جمعية أجيال للإبداع والتطوير.
"يتم تزويد أولياء الأمور بتقارير دورية حول تقدم أبنائهم، إضافة إلى عقد اجتماعات لمناقشة الملاحظات والمقترحات بما يعزز الشفافية"، وفاء لبد، مؤسسة تامر.

- تعكس نتائج هذا المحور أداءً جيداً نسبياً في مجال التواصل المجتمعي وتفعيل قنوات التغذية الراجعة، حيث يظهر أن المساحات التعليمية قد نجحت إلى حدٍّ كبير في خلق بيئة تواصلية مع أولياء الأمور والطلبة. تشير نسبة 79% لعقد الجلسات التعريفية إلى جهود مبذولة لضمان فهم الأهالي لدور المساحات ووظائفها، بينما توضح نسبة 80% أن أولياء الأمور كانوا قادرين على تقديم ملاحظاتهم، وهي خطوة مهمة نحو الشفافية والتشاركية. كما أن تمكين الطلاب من التعبير عن آرائهم بنسبة 78% يعكس بيئة صفية ديمقراطية إلى حدٍّ ما.
- مع ذلك، فإن نسبة التشاور مع أولياء الأمور في المحتوى التعليمي وطرق التعليم (63%) تُعد منخفضة مقارنة بباقي المؤشرات، مما يشير إلى فجوة بين إبلاغ المجتمع وإشراكه الفعلي في صياغة المحتوى التربوي وطرق التعليم.
- يمكن اعتبار المتوسط العام (75% - جيد) نتيجة إيجابية، لكنها تتطلب تحسيناً في **مستوى المشاركة الجوهرية** لصنّاع القرار المجتمعي داخل المساحات التعليمية. ولضمان تفعيل حقيقي للتواصل والمشاركة، من الضروري **تعزيز** دور أولياء الأمور في عمليات التخطيط التربوي، **وتوسيع** آليات الدمج المجتمعي في تطوير الأنشطة والمناهج.

3.2.5 الالتزام الخامس: الشكاوى ومعالجتها

يركز هذا المحور على وجود نظام فعال لتلقي الشكاوى من الطلاب وأولياء الأمور، وضمان شعورهم بالأمان عند الإبلاغ عن المشكلات، والاستجابة السريعة للشكاوى.

- تعكس نتائج هذا المحور جهوداً ملموسة نحو بناء نظام شكاوى تفاعلي في المساحات التعليمية المؤقتة، إذ تُظهر النسب المرتفعة لتشجيع أولياء الأمور على المشاركة (81%) وشعور الطلبة بالأمان عند الإبلاغ (79%) ونسبة المساحات التي تطبق نظام شكاوى (75%) تطوراً في بيئة الانفتاح والثقة داخل المؤسسات التعليمية. كما أن سرعة الاستجابة للشكاوى بنسبة (81%) تمثل مؤشراً إيجابياً على التفاعل المؤسسي مع هموم المستفيدين.
- ومع ذلك، فقد أفاد 43% من المستجيبين أنه تم في بعض الأحيان تجاهل بعض الشكاوى دون اتخاذ إجراء بحقها بشكل اضطراري في ظل ضغط العمل، بينما النسبة الأكبر من المستجيبين (57%) يعملون ضمن نظام شفاف حيث يقوموا بالتعامل مع الشكوى والتواصل مع الجهة مقدمة الشكوى وتوضيح الأسباب قدر الإمكان من أجل تعزيز الشفافية والثقة.
- تعتبر متوسط المحور العام (70% - جيد) نتيجة جيدة ولكنها تُبرز الحاجة إلى **تحسين جودة معالجة الشكاوى** وليس فقط استلامها.

"نستقبل الملاحظات والشكاوى من الأطفال والأهالي شفهياً خلال الزيارات الميدانية أو عبر نماذج مكتوبة، ويتم التعامل معها فوراً من قبل الإدارة" المصدر: مقابلة –محمد خليفة، مؤسسة تامر.

"قمنا بتخصيص صناديق ملاحظات في أماكن يسهل الوصول إليها، مع ضمان سرية المعلومات، بالإضافة إلى توفير أرقام هواتف للتواصل المباشر مع إدارة المراكز"، عبد الله شرشرة، جمعية أجيال للإبداع والتطوير.

- **لتعزيز هذا الجانب يوصى بتفعيل آليات شفافة لتوثيق الشكاوى ومسارات معالجتها، وتعزيز التواصل مع أصحاب الشكاوى لإعلامهم بالإجراءات المتخذة وإغلاق الشكاوى، إلى جانب إنشاء جهة إشراف مستقلة تُراجع الشكاوى العالقة لضمان العدالة والإنصاف.**

3.2.6 الالتزام السادس: التنسيق والتكامل

يتناول هذا المحور التنسيق مع المنظمات الإنسانية الأخرى، ووزارة التربية والتعليم، والقطاعات الأخرى مثل الصحة والمياه والصرف الصحي، لضمان تكامل الجهود.

- تعكس نتائج هذا المحور مستوى جيداً من التنسيق المؤسسي في مجال التعليم في حالات الطوارئ، لا سيما مع الجهات الرسمية، حيث تُظهر نسبة 83% وجود شراكة دائمة مع وزارة التربية والتعليم، وتُعززها نسبة 83% في توافق المساحات التعليمية مع نظام التعليم وإرشادات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، مما يعكس التزاماً بالإطار التشريعي ويسهم في جودة البرامج التعليمية.
- كما أن التنسيق مع المنظمات الإنسانية بنسبة 74% يشير إلى شبكات دعم فاعلة، رغم إمكانية توسعتها باتجاه مزيد من التكامل في توفير الموارد والخدمات وتبادل الخبرات.
- أما التنسيق مع القطاعات غير التعليمية، مثل الصحة والمياه، فقد سجّل النسبة الأدنى (63%)، وهو ما يعد **ثغرة في تحقيق الاستجابة الشاملة متعددة القطاعات** التي يحتاجها الأطفال في بيئة النزوح والأزمات. وتدل هذه الفجوة إلى أن بعض المساحات التعليمية ما زالت تدار بعزلة نسبية عن جهود القطاع الإنساني المتكاملة.
- يدل المتوسط العام (76% - جيد) لهذا المحور أداء جيد نسبياً، لكنه يحتاج إلى تطوير البُعد التكاملي للتنسيق، بحيث لا يركز فقط على التعليم كقطاع منفصل، بل كعنصر مدمج في بيئة حماية شاملة تضمن الكرامة والرفاه للأطفال.

"هناك تنسيق مستمر مع وزارة التربية والتعليم لضمان توافق الأنشطة والمناهج مع الإطار الوطني، كما يتم التنسيق مع المنظمات الشريكة لتفادي الازدواجية"، عبد الله شرشرة، جمعية أجيال للإبداع والتطوير."شاركنا في اجتماعات قطاع التعليم بشكل دوري لتبادل المعلومات والخبرات مع المنظمات الأخرى "وفاء لبد، مؤسسة تامر.

- **يوصى بتطوير منهجية تنسيق متكاملة مع القطاعات الأخرى لضمان بيئة تعليمية آمنة وصحية، وخاصة في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والحماية لضمان استجابة متماسكة وفعالة، وكذلك يوصى بتعزيز الشراكات التشغيلية مع المنظمات الإنسانية لتوزيع الأدوار بفعالية وزيادة سرعة الاستجابة للطوارئ التعليمية.**

3.2.7 الالتزام السابع: التعلم والتحسين المستمر

يركز هذا المحور على إجراء تقييمات منتظمة، وتوثيق الدروس المستفادة من البرامج السابقة، ومشاركة التجارب مع المؤسسات الأخرى لتحسين العمليات المستقبلية.

- تعكس نتائج هذا المحور التزاماً جيداً بثقافة التعلم المستمر والتحسين التراكمي في إدارة التعليم في حالات الطوارئ، حيث أظهرت النسب المرتفعة للتقييمات الدورية (79%) وتوثيق التجربة في تقارير مؤسسية (81%) وجود منهج منظم لإدارة المعرفة، مما يساعد على تشخيص الفجوات بشكل دوري وتصحيح المسار. كما أن دمج الدروس المستفادة من برامج سابقة (81%) يعد مؤشراً ناضجاً على الوعي المؤسسي بأهمية التجريب والتطوير.
- كذلك يشير عقد جلسات مراجعة دورية (76%) إلى بيئة تشاركية تتبنى التفكير والتحليل الجماعي والتطوير الداخلي، لكن يلاحظ أن نسبة مشاركة التجربة مع منظمات أخرى (70%) هي الأقل ضمن هذا المحور، مما يُفقد فرصة للتعلم المتبادل.
- تبرز النتائج أن غالبية المنظمات الأهلية تتبنى نهجاً منتظماً في التقييم والتوثيق والتحسين الداخلي، وهو ما يُعد نقطة قوة مهمة في بيئات العمل الإنساني سريعة التغير. يعكس هذا النهج نضجاً إدارياً ورغبة في التجويد، ويعكس المتوسط العام (78% - جيد) نتيجة مشجعة، لكنها تُبرز الحاجة إلى تحسين بُعد "مشاركة المعرفة" خارجياً، من خلال منصات تبادل الخبرات أو وثائق سياسات عامة.

"نراجع أداءنا كل أسبوعين ونجري اجتماعات داخلية لمعرفة أين نقف، وما التعديلات المطلوبة"، مجدولين التلباني, مركز إبداع المعلم.

"بعد كل دورة تعليمية، نجتمع كفريق لتقييم نقاط القوة والضعف وتبادل الدروس المستفادة لتحسين الأداء في الدورة التالية"، محمد خليفة، مؤسسة تامر.

"نقوم بمراجعة الخطط التعليمية بناءً على التغذية الراجعة من المعلمين والطلاب وأولياء الأمور، وإدخال تحسينات مستمرة على الأنشطة"، عبد الله شرشرة، جمعية أجيال للإبداع والتطوير.

- **يوصى بدعم استمرارية هذا النهج وتوسيعه، وتفعيل آليات منظمة لمشاركة الدروس المستفادة مع شركاء التعليم، من خلال تقارير مشتركة أو لقاءات معرفية نصف سنوية.**

3.2.8 الالتزام الثامن: دعم الكوادر وكفائتها

يتناول هذا المحور تدريب المعلمين على التعليم في حالات الطوارئ، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم، وضمان وجود إشراف تربوي لتحسين أدائهم.

- تعكس نتائج هذا المحور اهتماماً ملموساً بتطوير الكوادر التعليمية وتحسين جودة أدائها، وهو أمر حاسم في سياق الطوارئ التي تتطلب قدراً عالياً من الجاهزية النفسية والتربوية.
- يظهر حصول المعلمين على تدريب حول التعليم في الطوارئ بنسبة 72% أن هناك جهوداً لتأهيل الكوادر، رغم الحاجة لتوسيع هذا التدريب ليشمل جميع العاملين، لا سيما الجدد أو المتطوعين.
- كما أن نسبة 73% المرتبطة بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي تشير إلى إدراك أهمية صحة المعلم النفسية، لكن هذا الدعم يجب أن يكون منتظماً ومؤسساً ضمن برامج رعاية مستمرة.

- أما الإشراف التربوي، فقد سجّل النسبة الأعلى (76%)، وهو مؤشر إيجابي يدل على وجود متابعة مهنية لتحسين الأداء وهذا يعتبر نقطة قوة تحتاج إلى تعميم وتوثيق كأفضل الممارسات، خاصة في سياق الطوارئ المتكررة حيث يعاني المعلمون من ضغط نفسي عالي يتطلب توازن بين الجاهزية النفسية والتربوية.
- تم استخدام العديد من الأساليب لدعم المعلمين في التعامل مع الطلاب والعملية التعليمية من خلال:
  - التدريب المتخصص وبناء القدرات: تم تنفيذ تدريبات للمعلمين تضمنت مواضيع التعليم في حالات الطوارئ، إدارة الصفوف في بيئات حساسة، التعلم المسرع، إدارة الحالة ونظام الإحالة، والدعم النفسي الاجتماعي، حماية الطفل، والتعامل مع حالات الصدمة النفسية.
  - توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمعلمين والطلاب: تم تنفيذ مبادرات دعم نفسي مجتمعية شملت الطلاب، بما في ذلك مشاركة المعلمين في الجلسات الترفيهية والتعبيرية لتعزيز العلاقة التربوية وتخفيف التوتر داخل الصفوف.
  - الاعتناء بالمعلمين: حيث قامت بعض المؤسسات بتنفيذ برامج مثل "مساعدة المساعدين helping the helpers" عبر التفريغ الانفعالي، التقدير المعنوي، والتوجيه المستمر، مما ساعد على الحفاظ على جودة التعليم.
  - دعم فني وإشراف متخصص: وفر بعض المزودين التربويين اختصاصيين نفسيين داخل المساحات التعليمية، ممن يقومون برصد السلوكيات، إجراء دراسات حالة، ومقابلات مع الأسر. كما شاركوا في تقديم الاستشارات للمعلمين وتعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات حساسة تتعلق بالحالة النفسية للطلاب.
- يظهر المتوسط العام (74% - جيد) أن الأداء في هذا المحور جيد، لكنه ما يزال بحاجة لتعميق الجوانب النوعية للدعم، بما في ذلك تطوير أدوات قياس فاعلية التدريب، وربطه بخطط التطوير الفردي للمعلمين، مع إرساء آليات شاملة للرعاية الذاتية والتقييم المستمر.

"تم توفير مجموعة من الأساليب والإجراءات لدعم المعلمين في التعامل مع الطلاب المتأثرين بالصدمات، ومن أبرزها: برامج تدريبية متخصصة، أدلة إرشادية وأدوات عملية، توفير الدعم الفني والإشراف، تشكيل فرق دعم داخل المدرسة، تهيئة بيئة صفية آمنة، تشجيع المعلمين على الاعتناء بأنفسهم"
المصدر: ملاحظات إضافية في الاستبيان، محمد محمود درويش عاشور، مركز العمل التنموي معاً
"تم اختيار المعلمين بعناية وفق مؤهلاتهم وخبراتهم في التعليم الطارئ، مع توفير الدعم النفسي لهم للتعامل مع ضغوط العمل"، عبد الله شرشرة، جمعية أجيال للإبداع والتطوير.
"نوفر للمعلمين أدوات تعليمية ملائمة وتدريبات مستمرة لضمان جودة التعليم رغم الظروف الصعبة"، وفاء لبد، مؤسسة تامر.

- **يوصى بتعميم التدريب على التعليم في الطوارئ ليشمل استراتيجيات التعامل مع الأزمات النفسية وإدارة الصفوف غير التقليدية، وتطوير برامج دعم نفسي مستمر للمعلمين بالإضافة إلى توثيق ممارسات الإشراف التربوي الفعّال وتبادلها بين المساحات لتوحيد النهج ورفع جودة الأداء التربوي.**

3.2.9 الالتزام التاسع: إدارة الموارد بمسئولية

يركز هذا المحور على تخصيص الموارد وإدارتها بكفاءة وعدالة، وضمان وجود آليات رقابة مالية داخلية لتجنب الهدر وضمان الشفافية.

- تعكس نتائج هذا المحور وجود توجه عام نحو إدارة الموارد بكفاءة ضمن الإمكانات المحدودة، إلا أن الفجوات التمويلية والتفاوت في توزيع الموارد تفرض تحديات واضحة على تحقيق العدالة والاستمرارية في الخدمة التعليمية.

- تدل النسب المرتفعة في في تخصيص وإدارة الموارد المادية والبشرية بفاعلية وكفاءة (74%) على قدرة الفريق العامل على استخدام الموارد الشحيحة بفاعلية نسبية، ما يُحسب له في ظل الأزمات المتكررة. كما أن وجود آليات رقابة داخلية بنسبة 75% يشير إلى وعي مؤسسي بأهمية الشفافية والمساءلة ومحاولة لتطبيق المعايير والالتزام بها.
- في المقابل، فإن انخفاض التمويل الكافي لتشغيل المساحات (56% من المساحات التعليمية فقط ذكرت أنها تلقت تمويلاً كافياً لتشغيلها) يعكس فجوة واضحة في الدعم المالي ويشكل نقطة ضعف حرجة، قد تؤثر سلباً على استمرارية البرامج وجودتها. كما أن نسبة عدالة توزيع المواد (68%) يشير إلى تحديات في العدالة والإنصاف داخل الصفوف و المساحات التعليمية المؤقتة، ربما تعود لأسباب لوجستية أو فجوات في دقة تقييم الاحتياجات.
- يشير المتوسط العام (68% - متوسط) إلى أن الأداء في هذا المحور غير كافٍ لضمان الحماية الكاملة للحق في التعليم.

"عملنا ضمن ميزانية محددة جدًا، وحرصنا على الشفافية في الشراء والتوزيع وتوثيق كل شيء بالتقارير". مجدولين التلباني، مركز إبداع المعلم

"تمكّنا من إعادة استخدام موارد المدارس المتضررة، وإعادة تأهيل الأثاث والأدوات لتجهيز المراكز المؤقتة بأقل التكاليف الممكنة"، عبد الله شرشرة، جمعية أجيال للإبداع والتطوير.

"نحرص على توجيه التمويل المتاح لتغطية الأولويات القصوى، مثل توفير الكتب والأدوات الأساسية للأطفال "محمد خليفة، مؤسسة تامر.

- **يوصى بتعزيز التنسيق مع الجهات المانحة، وتحسين آليات التوزيع القائمة على معايير عادلة وشفافة، بالإضافة إلى تطوير خطط مالية طويلة الأمد تدعم الاستجابة الطارئة دون المساس بجودة التعليم.**

4 الخلاصة

تؤكد هذه الدراسة أن المساحات التعليمية المؤقتة في قطاع غزة لعبت دوراً محورياً في تلبية الاحتياجات التعليمية العاجلة للأطفال المتضررين من الحرب بالرغم من كل الصعوبات والتحديات، في سياق يشهد انهياراً واسعاً للبنية التحتية التعليمية وخسائر بشرية كبيرة شملت المعلمين والطلاب على حد سواء. وقد بيّنت نتائج التقييم أن هذه المساحات أسهمت في ضمان الحد الأدنى من استمرارية العملية التعليمية والحد من آثار الصدمة النفسية والاجتماعية لدى الأطفال، مع مستوى التزام متفاوت بمعايير العمل الإنساني الأساسية (CHS).

أبرزت الدراسة **نقاط قوة واضحة**، من أهمها:

- استقطاب نسبة كبيرة من الكوادر المحلية بما يعزز ثقة المجتمع.
- توافق الأنشطة التعليمية مع سياسات وزارة التربية والتعليم.
- وجود أنظمة واضحة للمتابعة والتقييم الداخلي.
- إدماج الدعم النفسي والاجتماعي في أنشطة التعلم اليومية.

في المقابل، كشفت الدراسة عن **تحديات أساسية** من، أبرزها:

- محدودية التمويل، ما أدى إلى انقطاعات متكررة في تقديم الخدمات.
- ضعف شمولية الفئات الأكثر هشاشة مثل الأطفال ذوي الإعاقة والفتيات.
- تفاوت جودة الخدمات والبنية التحتية بين المساحات التعليمية المؤقتة المختلفة.
- الحاجة إلى رفع جاهزية الكوادر لمواجهة الظروف الطارئة بفعالية أكبر.
- ضعف التكامل مع القطاعات الصحية والتغذوية، مما قلل من شمولية الاستجابة.

شكل (1) يلخص نتائج تقييم المحاور الأساسية في الالتزام بمعايير العمل الإنساني في المساحات التعليمية المؤقتة والتي تراوحت ما بين 67% إلى 80% بمتوسط عام 73%.

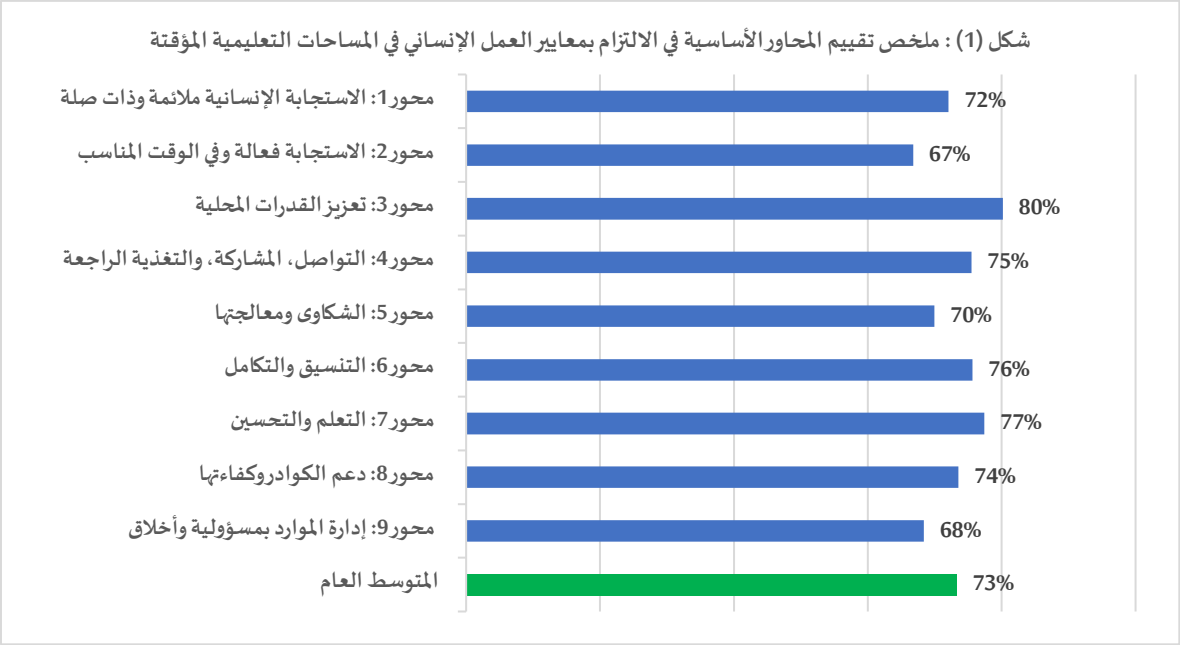

تعكس هذه النتائج أداءً عاماً جيداً لجودة استجابة التعليم المؤقت ومواءمة المساحات التعليمية المؤقتة للمعايير الأساسية في العمل الإنساني CHS، حيث يشير المتوسط العام للمحاور التسعة (73% - جيد) إلى استجابة إنسانية قائمة على مبادئ الشمول والتكامل. ويعكس هذا المتوسط العام مزيجاً من النجاحات الميدانية مع تفاوت في كفاءة المحاور المختلفة وبعض البنود والممارسات القابلة للتحسين.

ويُلخّص أداء كل التزام على النحو التالي، من الأعلى إلى الأدنى تقييمًا:

- **الالتزام 3: تعزيز القدرات المحلية (80% - جيد جداً) :**جاء في المرتبة الأعلى، مما يدل على قدرة متميزة على تفعيل المجتمعات المحلية، واستقطاب معلمين من نفس البيئة، ما يُعزز القبول المجتمعي والثقة.
- **الالتزام 7: التعلم والتحسين المستمر (77% - جيد) :**أظهر نضجاً مؤسسياً في أنظمة التقييم الدوري الداخلي، وتوثيق الدروس المستفادة، مع وجود فرصة لتحسين مشاركة هذه المعرفة خارجياً.
- **الالتزام 6: التنسيق والتكامل (76% - جيد) :**أظهر انخراطاً واضحاً وفعالاً مع وزارة التربية والتعليم والمنظمات الإنسانية الأخرى، مع ضعف ملحوظ في التكامل مع قطاعات الصحة والتغذية.
- **الالتزام 4: التواصل، المشاركة، والتغذية الراجعة (75% - جيد) :**عكس بيئة حوارية
- **الالتزام 8: دعم الكوادر وكفاءتها:** يُظهر هذا المحور تقدماً جيداً (74%) في تقديم التدريبات والإشراف، لكنه بحاجة إلى تطوير برامج مهنية مستمرة ودعم نفسي أكثر تنظيماً. وأخيراً،
- **الالتزام 1:** الاستجابة الإنسانية وملاءمة التدخل بمتوسط (72%)، يعكس تصميماً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار السياق المحلي واحتياجات الفئات الأكثر هشاشة، لكن دمج الأطفال ذوي الإعاقة والفتيات ما زال يتطلب ممارسات أكثر فاعلية.
- **الالتزام 5: الشكاوى ومعالجتها** أشار إلى توفر قنوات استقبال للشكاوى والتغذية الراجعة بمتوسط (70%) لكن بنسب ليست كافية من حيث الاستجابة الفعالة وحل المشكلات، مما قد يؤثر على ثقة المستفيدين.
- في المقابل، أظهرت بعض المحاور مثل **الالتزام** 2 (الاستجابة في الوقت المناسب) **والالتزام 9** (إدارة الموارد بمسؤولية) وجود تحديات مرتبطة بضعف التمويل والاستجابة التشغيلية، ما أثر على استمرارية التعليم وجودته، رغم الجهود المبذولة للإنشاء السريع للمساحات.

بصورة عامة، تعكس نتائج الدراسة الحاجة إلى استثمارات أكبر في البنية التشغيلية وتطوير آليات الرقابة والتمويل، مع الحفاظ على النجاحات المحققة في التمكين المحلي والمرونة التربوية. كذلك فإن الاستمرار في التقييم الدوري والتحسين التشاركي سوف يشكّل حجر الزاوية نحو ضمان جودة الاستجابة التعليمية وتعزيز جاهزيتها في الأزمات المستقبلية.

تؤكد هذه النتائج أهمية الانتقال من الاستجابات الطارئة المحدودة إلى مقاربات أكثر شمولية وتكاملاً، تتضمن:

- تطوير خطط طوارئ تعليمية مرنة تراعي السياقات المتغيرة.
- تفعيل آليات المشاركة التفاعلية مع الأهالي والطلاب في جميع مراحل تصميم وتنفيذ البرامج.
- تبني نماذج تعليمية مبتكرة تتناسب مع البيئات منخفضة الموارد.
- تعزيز نظم الرصد والتقييم ومشاركة الدروس المستفادة مع الأطراف الفاعلة محلياً ودولياً.
- بناء شراكات استراتيجية مع المانحين لضمان تمويل مرن وطويل الأجل.

إن تعزيز جاهزية التعليم في قطاع غزة لمواجهة الأزمات المستقبلية يتطلب نهجاً تشاركياً يقوم على المساءلة والشفافية، ويضع مصلحة الطفل وحقوقه الأساسية في صميم جميع التدخلات. ومن خلال الالتزام المستمر بمعايير العمل الإنساني الأساسية، يمكن تحويل هذه التجربة إلى نموذج فلسطيني متكامل يُحتذى به في البيئات الهشة والأزمات الممتدة.

5 التوصيات

5.1 أولاً: التوصيات على المستوى الاستراتيجي

1) **الدعوة إلى الحماية ورفع الحصار** (الجهة المستهدفة: المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية والدولية)

ينبغي تكثيف الجهود الدولية لوقف الحرب على غزة، وتوفير الحماية والأمان للأطفال والمدرسين في المساحات التعليمية، والضغط من أجل حماية الأبنية المدرسية من الاعتداءات والقصف والتدمير والدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار وضمان ممرات آمنة للمساعدات. كما يجب الضغط لرفع الحصار وإدخال جميع المستلزمات التعليمية مثل القرطاسية والأثاث وما شابه والبدء بتأهيل البنية الأساسية لإعادة تأهيل المدارس والمساحات التعليمية. في موازاة ذلك، يُوصى بتوسيع حملات المناصرة لتسليط الضوء على معاناة الأطفال الفلسطينيين وحرمانهم من التعليم، من خلال توثيق انتهاكات حقوقهم وعرضها في المحافل الدولية.

5.2 ثانياً: التوصيات للمؤسسات الأهلية الفلسطينية على المستوى التشغيلي

1) **التخطيط والتطوير في حالات الطوارئ**

- تطوير خطط طوارئ شاملة متعددة السيناريوهات، وتحديد مواقع بديلة جاهزة للتعليم في حال النزوح أو تدمير المرافق.
- تبني نماذج تعليم مرنة تشمل الخيام أو المراكز المجتمعية، مع توفير مواد تعليمية بسيطة قابلة للتطبيق في غياب الكهرباء أو الإنترنت. مع ضرورة إعداد قوائم جاهزة بأسماء المعلمين والكوادر الإدارية الذين تلقوا تدريباً متخصصاً في التعليم في حالات الأزمات، مع وجود آلية لاستدعائهم فور وقوع الطارئ.

2) **الشمولية وتوفير بيئة تعليمية حامية وداعمة**

- تصميم المساحات التعليمية لتراعي احتياجات الفتيات وذوي الإعاقة، من خلال تجهيزات مخصصة ومرافق آمنة.
- العمل على دمج التعليم مع قطاعات الصحة والدعم النفسي والتغذية عبر آليات إحالة وتدريب المعلمين.
- العمل على تحسين البنية التحتية الأساسية وتوفير مستلزمات التعليم والدعم الغذائي والتكميلي للأطفال.
- تطبيق الحد الأدنى من معايير الأمان مثل التدريب على خطط الإخلاء وبناء شراكات مع الجهات المختصة مثل الدفاع المدني.

3) **بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية**

- توسيع برامج تدريب المعلمين حول التعليم في الطوارئ، إدارة الصفوف، والدعم النفسي، إضافة مهارات التعامل مع الأطفال المتأثرين بالصدمات والنزوح، واستراتيجيات التعليم الدامج للأطفال ذوي الإعاقة، مع تحسين أوضاعهم عبر عقود مستقرة ورواتب عادلة.
- ضمان بيئة عمل داعمة من خلال الإشراف التربوي، وتفعيل تبادل الخبرات عبر ورش عمل بين الجهات العاملة لتوثيق أفضل الممارسات والاستفادة المتبادلة.
- يوصى بتصميم دليل متكامل يحتوى معايير شاملة لمواصفات المساحات التعليمية في الجوانب المختلفة مثل البيئة الفيزيائية، المواد التعليمية، المدرسين، المنهاج، طرق التدريس، الإشراف التربوي، إلخ لضمان جودة التعليم، خاصة في ظل السياق الحالي في قطاع غزة والذي يتمثل بشكل أساسي في تدمير البنية التحتية للمدارس والذي سوف يتطلب سنوات طويلة لإعادة البناء ما بعد انتهاء الحرب.

4) **التنسيق والشراكات**

- إشراك المجتمع المحلي في إدارة المساحات التعليمية عبر لجان مجتمعية واجتماعات دورية، بهدف مواءمة التعليم مع السياق المحلي وتعزيز المسؤولية المشتركة. كما يجب تنويع مصادر التمويل عبر شراكات مع مانحين دوليين وصناديق الاستجابة الطارئة لضمان استمرارية البرامج التعليمية في ظل الأزمات.
- تعزيز التنسيق والتكاملية بين المؤسسات مقدمة الخدمات من أجل ضمان توفير بيئة آمنة وملائمة وكريمة للأطفال، مثل توفير مياه الشرب، والوجبات او المكملات الغذائية.

6 المراجع

1. Education Cluster Palestine reports (2024, and 2025).
2. Core Humanitarian Standard Alliance. (2015). *Core Humanitarian Standard on Quality and Accountability: Guidance Notes and Indicators*. CHS Alliance, Group URD, and the Sphere Project.
3. United Nations. (2016). *World Humanitarian Summit: Commitments to Action*. Istanbul, Turkey, 23-24 May 2016.
4. Joshi, A., Kale, S., Chandel, S., & Pal, D. K. (2015). Likert scale: Explored and explained. *British journal of applied science & technology*, *7*(4), 396.